

شعبة اللغة العربية وآدابها مسلك الدراسات العربية

ماستر السميولسانيات وتحليل الخطاب.

الفصل الثاني

الوحدة: قضايا معجمية ومصطلحية.

الأستاذ: أحمد الفوحي

الدورة الربيعية

السنة الجامعية 2019-2020

المعاجم الخاصة واللغات القطاعية

(عبد السلام المسدي: قاموس اللسانيات، 87-96)

(علي القاسمي: علم المصطلح، 211. 751-756..)

هناك إجماع على أن المصطلحات ألفاظ خاصة قطاعية، أي يستعملها قطاع خاص من الناطقين باللغة من المهنيين والحرفيين، لعلاقة تلك الألفاظ بعملهم. وهذا يعني أنها تنتمي إلى اللغة الخاصة بذلك القطاع من الناس. وهذا النوع من الألفاظ هو ما يشكل مادة المعجم المختص / الخاص. وهذا الأخير هو ذلك المعجم الذي يختص بمصطلحات موضوع معين، أو مادة علمية واحدة، أو فرع من فروع المعرفة = **معجم المصطلحات**.

وقد عرف التأليف المعجمي العربي، في بداياته، هذا النوع من التأليف. كان ذلك في صورة رسائل (مؤلفات صغيرة الحجم، تختص غالباً بموضوع محدد) مثلما فعل الأصمعي (ت. 217هـ) الذي ألف رسائل في الخيل والإبل والشاء والنبات والشجر... ثم تطور التأليف لاحقاً ليشمل ما يعرف بمعاجم الموضوعات، مثلما فعل الثعالبي (ت. 429هـ) في فقه اللغة وسر العربية الذي جعله أبواباً، كل باب يهتم قضية معينة يورد فيها الألفاظ الدالة على وجه من أوجهها، نحو في الطول والقصر وفي الثِّبَاتِ والشَّجَرِ، الذي جاء فيه: "عن الليث عن الخليل وعن ثعلب عن ابن الأعرابي وعن سلمة عن الفراء وعن غيرهم "كلُّ نَبْتٍ كانَتْ ساقُه أُنابِبَ وكُعباً فهو قَصَبٌ. كلُّ شَجَرٍ له شوك فهو عِضاءة. وكلُّ شَجَرٍ لا شوكَ له فهو سَرَحٌ. كلُّ نَبْتٍ له رائحةٌ طيِّبةٌ فهو فاغيةٌ. كلُّ نَبْتٍ يَقَعُ في الأذوية فهو عَقَّارٌ والجمع عَقاقيرٌ. كلُّ ما يُوكَل من البقول غير مطبوخ فهو من أخزاز البقول. كلُّ ما لا يُسقى إلا بماء السماء فهو عِذْيٌ. كلُّ ما وَاَرَكَ من شَجَرٍ أو أَمَكَةٍ فهو حَمْرٌ.. ونحو ذلك.

ولن يصبح هذا النوع من التأليف معجماً إلا توافرت فيه شروط المعجم من شمول وترتيب وتعريف. فالمعجم هو كتاب مطبوع أو محوسب يحتوي على ألفاظ منتقاة، مرتبة وفق نظام معين ومعرفة تعريفاً يفيد مستعمل المعجم ويغنيه عن الاستزادة في المعرفة من غيره (إلا إن كان يريد التفصيل الموسوعي في مسألة معينة). وهذه الشروط واردة فيما يخص المعجم الخاص (ما يسميه عبد السلام المسدي القاموس الخاص).

وقد تحدث المسدي عن القاموس المختص (قاموس اللسانيات، ص. 91..) والأشكال التي يَرِدُ عليها، فأشار إلى أنه قد يرد وحيد اللسان، بحيث يذكر المصطلح العلمي ثم يؤتى له بالشرح المناسب على قدر المقام الذي يتجه فيه إلى مستعمل القاموس. وقد يرد متعدد الألسنة، وأقله أن يكون ثنائي اللسان (لغثاني). وفي هذا المقام يتعين رصد ألفاظه طبق معيار تصنيفي هو في الغالب معيار شكلي يتمثل في نسق حروف الهجاء (ألفبائي)؛ ولكن تبويب منظومة المصطلحات لا يخلو أمره من حالين: إما أن يقتضي أثر اللغة الأصلية التي وضع فيها القاموس ولأهلها يتجه صاحبه، فيكون الغرض ضبط كشف المصطلحات العلمية مع إيراد ترجمة لكل مصطلح بلغة أجنبية معينة.. وإما أن يقتضي أثر اللغة الأجنبية التي سبقت بألفاظها إلى ذلك العلم المخصوص، فاستقرت فيها مصطلحاته بمعان محددة، فيقيم عندئذ كشفه الاصطلاحي على نسق الهجاء الأجنبي مردفاً حذو كل مصطلح أجنبي اللفظ المناسب لأداء معناه. وفي كلتا صورتين يكون القاموس ثنائي اللسان وحيد المدخل. على أن القاموس المختص قد يرد ثنائي اللسان مزدوج المدخل في آن معاً، تبويب مادته الاصطلاحية تبويبين، مرة على نسق اللغة الناقلة ومرة على نسق اللغة المنقول عنها، (وهذا ما فعله المسدي الذي اعتمد نظام المدخلين: العربي والأجنبي، غير أن تسمية مؤلفه بـ: قاموس اللسانيات غير دقيقة، لخلوه من أحد شروط المعجم الأساسية وهي التعريف).

المعجم الخاص والمعجم العام:

يشير المسدي إلى أن المصطلحات نسق من العلامات متفرع عن العلامات اللغوية العامة، وهو نسق يدخل في علاقات خاصة ضمن دائرة معينة (الحقول)، هي ما يحدد اتئاءها إلى مجال معين من المجالات. وعلى هذا الأساس يميز بين المعجم العام وبين المعجم الخاص؛ فإذا كان المعجم العام يورد كل ألفاظ اللغة بما فيها الألفاظ ذات الدلالة الخاصة (المصطلحات)، فإن المعجم الخاص (يستعمل المسدي القاموس بدل المعجم) لا يورد إلا مصطلحات العلم المخصوص به: ما كان منها في حوزته لفظاً ومعنى أورده كلياً، وما كان مشترك الدلالة بينه وبين الرصيد العام أتى من معانيه بالذي هو اصطلاحى في عرف المختصين لا غير.. ثم إن الرصيد المصطلحي لأي علم من العلوم، في أي لغة من اللغات، يمثل بنية متكاملة الخصائص بما أن مجموع دواله تترابط في علاقات دلالية متفاعلة عضويًا، ولا يثر الحوار حول أي مصطلح إلا إذا نُزِلَ ضمن شبكة الدوال الفنية التي يتبناها ذلك العلم. فالعلاقة بين المعجم الخاص وبين المعجم العام هي علاقة جزء بكل. ولا تختلف طريقة تأليفها إلا في الكم عامة والمجال الموضوعي خاصة. ومن أوجه العلائق بينهما التعريف.

التعريف: جاء في التعريفات (ص. 85) قول الجرجاني: "التعريف عبارة عن ذكر شيء تستلزم معرفته معرفة شيء آخر. والتعريف الحقيقي، هو أن يكون حقيقة ما وضع اللفظ بإزائه من حيث هي فيعرف بغيرها، والتعريف اللفظي، هو أن يكون اللفظ واضح الدلالة على معنى فيفصل بلفظ أوضح، دلالة على ذلك المعنى". وللتعريف أهمية بالغة في اكتساب المعرفة العلمية، فهو الذي يوصل إلى معرفة الأشياء، ويعين المتلقي على الفهم ووضوح الأفكار ويساعد على رفع الالتباس والغموض.

والتعريف المصطلحي يتوخى توضيح المفهوم الذي يعبر عنه المصطلح، ويرمي إلى تحديد موقعه في المنظومة المفهومية للحقل العلمي، وتبيين علاقاته بمفاهيم تلك المنظومة وذكر خصائصه التي تميزه عن تلك المفاهيم، (القاسمي، ص. 751). وينبني على دعامين هما: تحديد الخصائص الجوهرية للمفهوم (وبخاصة الخصائص الوظيفية دون الاكتفاء بالخصائص

الشكلية/المادية)، وتحديد موقعه في الحقل المفهومي حتى تنجلي صورته بطريقة أكثر وضوحاً. وقد أورد القاسمي شروطاً للتعريف (ص. 756) نجملها فيما يلي:

- **الوضوح:** صياغة التعريف بعارة بسيطة مباشرة، خالية من كل ما يمكن أن يحدث لبساً أو تشويشاً في الفهم.
- **الإيجاز:** بالعارة المحكمة الدالة على الموضوع.
- **التساوي:** بالإتيان من الألفاظ الشارحة ما يفني بالعرض دون زيادة أو نقصان (الجامع المانع).
- **الإيجاب:** بتجنب الصيغ السالبة، نحو عبارة: ما ليس بكذا وكذا.. أو بالترادف نحو: ما كان كذا وكذا..

المدخل: (القاسمي، ص. 755).

ويرتبط التعريف، في المعجم المختص، بما يعرف بالمدخل المعجمي، وهو تلك المعلومات التي يقدمها المعجم عن الشيء المراد تعريفه. ومن مكونات المدخل:

- المكون المفهومي: ويتعلق بتعريف المفهوم الذي سيق المصطلح له.
- المكون اللغوي: ويهم المعلومات الصوتية والصرفية والنحوية للمصطلح، واستشهادات على استعمال المصطلح.
- المكون التاريخي: ويهم أصل المصطلح وتطوره في علاقته بالمفهوم الذي وضع له.
- المكون التوثيقي: ويهم مصادر مادة المصطلح.

فما سبق، يتضح أن بين المعجم الخاص وبين المعجم العام تقاطعات، وأنه لا فرق بينهما إلا في طبيعة المادة، ولغة التحرير، والفئة المستهدفة من المستعملين.

يتبع.